

مبعوث أممي قليل الخبرة يحمل الإرث الثقيل لغريفيث في اليمن

● عدن - أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش رسمياً عن اختيار الدبلوماسي السويدي هانز غرونديبرغ لشغل منصب المبعوث الخاص إلى اليمن خلفاً للبريطاني مارتن غريفيث، في ظل حالة من عدم الاكتراث من قبل الغالبية العظمى من اليمنيين بهذا التطور التصليبي ذي العلاقة بالملف اليمني، بالنظر إلى التجربة السلبيّة لثلاثة مبعوثين سابقين تداولوا على تسلم الملف وبدا عملهم عليه أقرب إلى مواكبته وهو يتطور نحو المزيد من التعقيد أو ينساق إلى الركود في أفضل الحالات. وطوال فترة عمل كل من المغربي جمال بن عمر والموريتاني إسماعيل ولد الشيخ أحمد والبريطاني غريفيث كمبعوثين أمميين إلى اليمن، تعرّض الإداء الأممي في البلد إلى الكثير من الانتقادات استناداً إلى قلة الإنجازات الملحوظة على صعيد حلحلة الصراع فيه سلمياً وإخراجه من واقع الحرب التي تسببت بأكبر أزمة إنسانية في العالم. وعلى سبيل المثال لم يتمكن غريفيث المبعوث المنتهية مهامه طوال فترة بقائه في المنصب والتي امتدت من فبراير 2018 إلى يونيو الماضي سوى من إنجاز اتفاق ستوكهولم بين الشرعية اليمنية والمتمردين الحوثيين ويخص الوضع في محافظة الحديدة غربي اليمن ومينائها الإستراتيجي على البحر الأحمر، حيث تمّ التوصل إلى وقف هش لإطلاق النار، واتفاق على تبادل الأسرى بين الطرفين لم ينفذ إلى حدّ الآن، بالإضافة إلى تفاصيل عملية بشأن التحكم بموارد الميناء لم يتم أيضاً الالتزام بها.

ويوصف الاتفاق الجزئي الذي انضمت إليه على جبهة واحدة من جهات الصراع الدامي في اليمن بالمعيب، ولا يتردد كثير من اليمنيين في القول إنّه عملياً انقذ المتمردين الحوثيين من خسارة منطقة عالية الأهمية الإستراتيجية كانت ستكفّهم خسارة شريان حيوي لتمردهم وتدفعهم إلى الانتكاس في مناطق داخلية الأمر الذي كان يمكن أن يدفعهم إلى تليين مواقفهم من السلام ويجلبهم مجبرين إلى طاولة المفاوضات.

وكون المبعوث الأممي الجديد إلى اليمن سويدي الجنسية وقليل الخبرة بالعمل على الحروب والصراعات المعقدة، فإن ذلك يشكل مصدر تشاؤم إضافي لدى اليمنيين المتطلعين إلى دور أممي أكثر فاعلية في إنهاء الحرب باليمن. ويتساءل سياسيون يمنيون إن كان اتفاق ستوكهولم الذي أبرم على أرضي السويد سيكون نموذجاً لعمل غرونديبرغ على الملف اليمني وأقصى ما يمكن أن يصل إليه ويطبّقه على جهات الصراع في اليمن بالقطعة وليس بالجملة مثل جبهة مارب المشتعلة منذ أشهر طويلة وعجز غريفيث عن إطفائها، أو جبهة البيضاء التي عادت مؤخراً إلى الاشتعال.

وقالت مصادر دبلوماسية في الأمم المتحدة إن غوتيريش بعث خطاباً رسمياً إلى الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن، الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين، أخبرها فيه بترشيح غرونديبرغ لتولي المنصب لإقرار تعيينه. ويتطلب تعيين المبعوثين الخاصين للأمين العام موافقة تلك الدول الخمس.

ويشغل غرونديبرغ منصب سفير الاتحاد الأوروبي إلى اليمن منذ مطلع سبتمبر 2019 وتولى سابقاً رئاسة بعثات المفوضية الأوروبية في القاهرة وإسرائيل. كما ترأس مجموعة العمل في المجلس الأوروبي للشؤون الشرق الأوسط ومنطقة الخليج خلال رئاسة السويد الدورية للاتحاد الأوروبي عام 2009. وفي حال تعيينه سيصبح غرونديبرغ المبعوث الأممي الرابع إلى اليمن بعد عمر وولد الشيخ أحمد وغريفيث.

هل سيشكل اتفاق ستوكهولم نموذجاً لعمل المبعوث الأممي السويدي الجنسية نسجاً على منوال سلفه البريطاني

ويقلل مراقبون من أهمية تغيير الأشخاص المكلفين بتمثيل الأمم المتحدة في اليمن، ويعتبرون عجز هؤلاء عن حلحلة الصراع وطلي المبعوثين المنظرين للصراع طباعياً لعجز المنظمة ككل وارتهاج إرادتها للدول القوية فيها. ويذهب أصحاب هذا الرأي حدّ التشكيك في وجود إرادة دولية حقيقية في إنهاء الحرب في اليمن، معتبرين أن القوى الكبرى تكثف منظورها للصراع هناك وفق مصالحها وحساباتها الجيوسياسية متوسطة وبعيدة المدى.

وعندما تمّ أخبار غريفيث لبشغل منصب مبعوث أممي في اليمن بدعم كبير من بلده الأصلي، ذهب البعض إلى أنّ منظوره للملف اليمني ولباقي الملفات التي سبق له أن اشتغل عليها في عدّة مناطق وبلدان من أفريقيا إلى البلقان إلى سوريا لم يكن منفصلاً عن رؤية بريطانيا ومصالحها وحساباتها. ويفعل تجربته الكبيرة والدعم البريطاني له سيواصل غريفيث عمله ضمن منظمة الأمم المتحدة حيث عين بعد انتهاء مهامه في اليمن في منصب أمين عام للمنظمة للشؤون الإنسانية ومنسق الإنعاش في حالات الطوارئ.

وفي نشرته مكتبه بمناسبة انتهاء مهامه في اليمن ورد أن "السبيل الوحيد للخروج من الصراع اليمني هو التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض".

ويبدو هذا التوصيف تحصيلياً حصلاً ومعلوماً لدى جميع المتابعين للشأن اليمني، فضلاً عن كونه يتضمّن كلاماً متداولاً في أديبات الأمم المتحدة بشأن الصراعات التي تعجز المنظمة عن حلّها أو لا ترغب الدول المتحكّمة بسياساتها في فعل ذلك، وخصوصاً تلك المشتعلة في المنطقة العربية من السودان إلى سوريا إلى اليمن وغيرها.

تركيا تشرّع لتدخلها في كركوك نصرة لأبناء جلدتها «أتراك العراق»

أنقرة تنفخ في جمر الصراع بين مكونات المحافظة متعدّدة الأعراق



بيت القصيد التركي

وتدعم تركيا تدخلها في كركوك في كركوك وتحثهم على الصمود في المحافظة ومواجهة المطالبات الكردية بضمّها إلى إقليمهم باعتبارها من المناطق العراقية المتنازع عليها. وعندما يبادر أكراد العراق إلى تنظيم الاستفتاء المنكسر هذّر زعيم حزب الحركة القومية التركي دولت بهجلي باستخدام القوة لدعم المكون التركماني العراقي قائلاً إن "أكثر من خمسة آلاف من منتسبي الحزب مستعدون للانضمام إلى كفاح التركماني في كركوك والمدينة التركمانية الأخرى في العراق"، مضيفاً "هؤلاء التركمان ليسوا لودهم ولن نتركهم يتعرضون لمجازر عرقية، ولن نتركهم أبداً دون وطن".

وتقدّم المكون التركماني العراقي سياسياً شخصيات معروفة بولائها الكبير لتركيا. وتمّ في مارس الماضي اختيار السياسي المخضرم حسن توران ليخلف أرشد الصالح على رأس الجبهة التركمانية العراقية.

وتشغل الجبهة التي تأسست عام 1995 للدفاع عن حقوق التركمان في العراق 3 مقاعد في البرلمان العراقي ومقعداً واحداً في برلمان إقليم كردستان من أصل 111 مقعداً. وترى تركيا في تركمان العراق جدار صوّ مائلاً لمواجهة الطموحات الكردية في العراق حيث يشكلون كتلة بشرية وازنة. وكثيراً ما يكثف الخطاب السياسي والإعلامي التركي عن تبني أنقرة لمطالبات المكون التركماني بحقوقه والدفع نحو خلق قضية للتركمان في العراق بينما لا تنقطع قيادة تركمانية عراقية، في المقابل، عن الإشادة بالقيادة التركية والتذكير بمساندتها للمكون في عملية لا يتردد عراقيون في اعتبارها عملية استتواء مبطنة بتركيًا.

لكن تكثيف تركيا لتدخلها في كركوك لا يخلو من مخاطر على الاستقرار الهش في المدينة حيث يساهم في تكريس حالة الاحتقان بين مكوناتها من أكراد وتركمان وعرب، خصوصاً وأن أنقرة تتعاطى مع الوضع هناك بخطاب قومي فح يحيل على العدوانية والصراع على غرار ما ورد في كلام السفير غوناي.

وتمثّل المدينة مركزاً لإحدى أثرى محافظات العراق بالنفط وفي مقدمتها المناطق المتنازع عليها إذ يطالب الأكراد بضمّها إلى إقليمهم وقد حاولوا فرض ذلك كامر واقع ببسط سيطرة قواتهم المعروفة بالبشمركة عليها إلى حدود خريف العام 2017 حين دخلتها القوات الاتحادية إثر تنظيم استفتاء على استقلال الإقليم عن العراق.

وعلى مدار السنوات التي شهدها العراق خلالها حرباً ضدّ تنظيم داعش شاركت فيها القوات الكردية بفاعلية وشملت مناطق في كركوك، تعرّض سكان من أصول عربية وتركمانية في عدد من قرى المحافظة لمضايقات على يد الأكراد الأمر الذي غدّ محاولة لإحداث تغيير ديموغرافي قسري في المحافظة.

ومع المستجدات الطارئة على السياسة التركية خلال العقدين الماضيين مع صعود نجم رجب طيب أردوغان زعيم حزب العدالة والتنمية والرئيس الحالي لتركيا ذي التوجّه الإسلامي والميول القومية المتشددة، تعاضم اهتمام أنقرة بالمكون التركماني العراقي الذي تحرص تركيا على إبقائه قوياً ومتماسكاً في وجه المكون الكردي الذي يناصبه الأتراك عداء قومياً مستحكما وتحرص حكومة أردوغان على منعه من تحصيل مكاسب كبيرة على رأسها السيطرة على محافظة كركوك.

تركمان العراق بالنسبة إلى تركيا، وبغض النظر عما ترفعه من شعارات قومية لتبرير دعمها السياسي لهم ودفاعها المستميت عنهم، ورقة ثمنية في صراعها ضدّ أكراد المنطقة، وجسر آخر للتدخل في الشؤون الداخلية للعراق تجسيدا لمطامع تركية تاريخية في أراضيها واستجابة للنوازح التوسعية المتعاظمة لدى أنقرة بقيادة حزب العدالة والتنمية.

كركوك (العراق) - قال سفير تركيا في العراق علي رضا غوناي إن مدينة كركوك العراقية تركمانية، مؤكداً اهتمام بلاده بالمدينة وعزمها على مواصلة دعم التركمان المقيمين فيها واصفاً هؤلاء بـ"الأتراك العراقيين" و"بأبناء جلدتنا".

وتظهر تصريحات السفير التي أدلى بها خلال زيارته للمدينة المختلطة قومية وتضم التركمان إلى جانب الأكراد والعرب، تزايد التركيز التركي على كركوك مركز المحافظة الواقعة شمالي العراق وتحمل نفس الاسم، وذلك في ارتباط بتطور سياسة تركيا خلال السنوات الأخيرة باتجاه التمدد خارج الحدود والتدخل متعدد الأشكال بما في ذلك

الحضور العسكري المباشر في الدول المجاورة وتحديداً سوريا والعراق اللتين تحولتا إلى خاضرتين رخوتين في المنطقة ضعفتي المناعة ضدّ التخلّلات الأجنبية في شؤونهما الداخلية.

ويتجلّى ذلك الضعف بالنسبة إلى العراق في إفساح المجال للقوى الأجنبية للتواصل بحريّة على أساس عرقي أو طائفي مع قسم من المجتمع العراقي ودعمه سياسياً وحتى بالمال والسلاح مظلماً تفعل إيران مع بعض من شبيحة البلاد، بينما تركز قطر على المكون السنّي لكنّها تجد صعوبة في إيجاد قيادات سياسية وازنة يمكن التعويل عليها لاختراق المكون وتوظيفه.

مقتدى الصدر يتملّص من مسؤولية تياره عن كوارث القطاع الصحي في العراق

وقال الصدر في تغريدة عبر تويتر إن "على الحكومة السعي الجاد والحازم لمعالجة المقتصرين بمسألة حرق المستشفيات سواء في الناصرية أو غيرها من المحافظات أياً كان انتماءهم السياسي، وإلا فإن الحكومة بصغيرها وكبيرها هي المسؤولة عمّا يحدث". وأضاف محذراً من أنه سيكون له "تصرف آخر بما يحفظ للشعب سلامته وكرامته"، مطالباً بالإسراع بالسرعة القصوى ولا يكون مصيره

بغداد - دعا رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر الحكومة العراقية إلى محاسبة المسؤولين عن وقوع حريق مستشفى الناصرية جنوبي البلاد مهدداً بتحميل الحكومة مسؤولية الكارثة. ولا يخلو هذا "الإنذار" الجديد من قبل الصدر من مفارقة تتمثل في أنّ تياره هو من يدير قطاع الصحة في العراق ومسؤول بالنتيجة عما تعرّض له من تكسات وكوارث بما فيها الحريقان اللذان شبّعا في مستشفيات حكوميين خلال أشهر قليلة وخلفا خسائر فادحة في الأرواح.

في العراق، حيث أدى حريق اندلع في أبريل داخل مستشفى ابن الخطاب في بغداد إلى مقتل 82 شخصاً وإصابة العشرات. وثار ذلك الحريق ردود فعل غاضبة وواسعة دفعت وزير الصحة آنذاك حسن التميمي المدعوم من التيار الصدري إلى الاستقالة. وأمر رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي عقب مأساة مستشفى الناصرية بإقالة واستجواب مدير صحة محافظة ذي قار ومدير مستشفى الحسين في الناصرية ومدير الدفاع المدني في المحافظة.

مصير التحقيقات في حرائق سابقة بالمستشفيات. وما زال العراق تحت صدمة الحريق الذي دمر مساء الإثنين هنغاراً مخصصاً لمرضى كورونا. وتحدثت وزارة الصحة العراقية في حصيلة مؤقّته الأربعاء عن مقتل ستين شخصاً على الأقل في هذا الحريق، بعد أن كانت وسائل إعلام قد تحدّثت في وقت سابق عن قرابة المئة قتيل. وحريق مستشفى الناصرية الذي قالت مصادر إنه ناجم عن انفجار عبوة أوكسجين هو الثاني الذي يلتهم مستشفى



هل كانت نوايا المجتمع الدولي تجاه اليمن كلها سليمة